

Distr.
GENERAL

S/1994/1407
12 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

(عن الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات الحادثة في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ويستكمل سجل أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص (القوة) وبعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وبقرارات مجلس الأمن اللاحقة، وأحدثها القرار ٩٢٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ثانيا - المسائل التنظيمية

٢ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان تكوين القوة على النحو التالي:

الأفراد العسكريون

٦	مقر القوة	الأرجنتين
٣٦٤	كتيبة مشاة	
٦	عنصر الشرطة العسكرية	
١٦	رحلات طيران الطائرات العمودية	
<u>٣٩٢</u>		
٦	مقر القوة	النمسا
٣٣٢	كتيبة مشاة	
٨	عنصر الشرطة العسكرية	
<u>٣٤٦</u>		
١٠	مقر القوة	كندا
<u>١٠</u>		

فنلندا	مقر القوة	٢	٢
		—	—
ايرلندا	مقر القوة	٥	٢
	وحدة قيادة المعسكر	١٨	—
	عنصر الشرطة العسكرية	٢	—
		—	٢٥
المملكة المتحدة لبريطانيا	مقر القوة	٩	٢٩٦
العظمى وايرلندا الشمالية	كتيبة مشاة	٣٨٣	١ ١٧١
	عنصر الشرطة العسكرية	٤	—
		—	١ ١٧١
	مجموع الأفراد العسكريين		

أفراد الشرطة المدنية

استراليا		٢٠	
ايرلندا	مجموع أفراد الشرطة المدنية	١٥	٣٥
	مجموع أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص	—	١ ٢٠٦

وبالإضافة الى ما ورد أعلاه، تضم القوة ٣٥٩ موظفا مدنيا، منهم ٤١ موظفا معينا تعيينا دوليا و ٣١٨ تعيينا محليا. ويوضح توزيع القوة على الخريطة المرفقة بهذا التقرير.

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، طرأ عدد من التغيرات التي أثرت على تكوين القوة. فقد سلمت رحلات طيران الطائرات العمودية من المملكة المتحدة الى وحدة أرجنتينية، وتولى أفراد مدنيون المهام التي كانت تقوم بها مفرزة الإمدادات العسكرية التابعة للمملكة المتحدة. كما أن المراقبين العسكريين، وعددهم ١٢ مراقبا الذين وفرتهم ايرلندا والنمسا وهنغاريا لم تستعص عنهم حكوماتهم بغيرهم عندما انتهت فترة خدمتهم إذ اتضح أن مهامهم يمكن أن يؤديها أفراد في وحدات المشاة. ولم تستعص الدانمرك عن ضابط الأركان الباقي التابع لها، ومن ثم لم تعد من المساهمين في القوة. ولا تعتزم كندا أن تستعص عن ٨ من موظفي المقر التابعين لها وعددهم ١٠ موظفين عندما تنتهي فترة خدمتهم في منتصف كانون الأول/ديسمبر؛ وتلتزم عمليات الاستعاضة عنهم من مساهمين آخرين.

٤ - واستمر السيد جو كلارك بصفته ممثلي الخاص لقبرص والسيد غوستاف فايسيل بصفته نائبا لممثلي الخاص مقيما في قبرص. وتخلّى اللواء مايكل ف. ماينهاني (ايرلندا) عن قيادة القوة في ٣١

تموز/يوليه ١٩٩٤ وخلفه العميد أهتي ت. ب. فارتياخن (فنلندا) في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبصدد تغيير القيادة أصبح السيد كلارك رئيسا للبعثة، ويضطلع بالمسؤولية في غيابه السيد فايسيل (انظر S/1994/971 و 972).

الجوانب المالية

٥ - إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، فإن التكلفة الكاملة للإبقاء على القوة لتلك الفترة تقدر بمبلغ ٢٢,١ مليون دولار، على النحو المفصل في تقرير المرفوع الى الجمعية العامة عن تمويل القوة (A/49/590).

٦ - واعتباراً من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، يتألف تمويل القوة من تبرعات قدرها ٦,٥ مليون دولار مقدمة سنوياً من حكومة اليونان وثلث التكلفة من حكومة قبرص. وعلى هذا الأساس، فإن المبلغ المقرر تقسيمه على الدول الأعضاء لفترة الأشهر الستة التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ سيصل الى قرابة ١١,٥ مليون دولار.

٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد في الحساب الخاص للقوة ١١,٩ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات غير المسددة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلم ١,٥ مليون دولار.

ثالثاً - أنشطة القوة

٨ - حدد مجلس الأمن، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤)، ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص على النحو التالي:

"أن تبذل قصارى جهدها لما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين بغية الحيلولة دون تجدد القتال وأن تساهم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإحلال القانون والنظام وفي العودة الى الظروف الطبيعية".

وقد أعاد مجلس الأمن تأكيد هذه الولاية مرة بعد أخرى، وكان أحدثها في قراره ٩٢٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ألف - العلاقات مع الطرفين

٩ - احتفظت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص باتصال وتعاون وثيقين مع السلطات العسكرية والمدنية للجانبين لدى الاضطلاع بمهامها. واستمرت الصعوبات في هذا الصدد مع القوات التركية التي

رفضت التعامل مع القوة بشأن عدد من المسائل، وأحالت القوة بدلا من ذلك الى السلطات القبرصية التركية. وقد أثر هذا الموقف، بصفة خاصة في الحفاظ على الوضع الراهن بمنطقة فاروشا المسورة وفي تنفيذ أحكام معينة من قرار مجلس الأمن ٩٢٧ (١٩٩٤) (انظر أدناه، الفقرتين ١٨ و ١٩)^(١). وقد أصرت الأمم المتحدة، من جانبها، فيما يتعلق بالجانب التركي/القبرصي التركي على أن القوات التركية هي طرف في وقف إطلاق النار المتوصل إليه في عام ١٩٧٤ ولا يمكنها أن تتخلى عن مسؤوليتها في هذا الصدد.

باء - الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع الراهن

١٠ - تمتد خطوط وقف إطلاق النار قرابة ١٨٠ كيلومترا من الشرق الى الغرب عبر الجزيرة. وتعرف المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط بوصفها المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة. ويتراوح عرضها بين ٢٠ مترا و ٧ كيلومترات، وتبلغ مساحتها نحو ٣ في المائة من الجزيرة (انظر الخريطة المرفقة). وتضم المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة بعض الأراضي الأكثر خصوبة في الجزيرة، فضلا عن عدد من القرى. وباستثناء قرية بيللا التي تضم خليطا من السكان، فإن سكان المنطقة العازلة من القبارصة اليونانيين.

١١ - وتبقي القوة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة تحت المراقبة الدائمة من ٢٠ نقطة مراقبة، ومراقبة نهائية من ٤ نقاط ومراقبة يومية على فترات من ١٩ نقطة. وتضطلع القوة بالمراقبة بصورة أقل تواترا لبقية المنطقة العازلة من ١٠٨ نقاط مراقبة إضافية، وتقوم بدوريات بالمركبات وعلى الأقدام وجوا وتواصل مراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف إطلاق النار.

١٢ - وقد احترم الجانبان عموما وقف إطلاق النار والوضع العسكري الراهن. وتدخلت القوة في أحداث صغيرة عديدة لتصحيح الانتهاكات والحيلولة دون حدوث أي تصعيد. وأفيد عن إطلاق نيران الأسلحة في مناسبات عديدة، ولكن معظم الحالات كانت تعزى الى إطلاق النار عن غير قصد من جانب جنود من كلا الجانبين أو الى تدريبات غير معلن عنها في ميدان إطلاق النار أو إطلاق النار من جانب الصيادين.

١٣ - ورصدت القوة عن كثب جميع أعمال الصيانة والتشييد على طول خطوط وقف إطلاق النار لكي تضمن عدم حدوث أي انتهاك للوضع العسكري الراهن. وواصل الجانبان تعزيز مواقعهما العسكرية أو إضافة مواقع جديدة على امتداد ووراء خطوط وقف إطلاق النار لكل منهما. وبصفة خاصة، قام الحرس الوطني في آخر تشرين الأول/أكتوبر بحفر ما يربو على ٢٠ حفرة، بعضها ذات حجم كبير. وقد تعدت بعض تلك الحفر على المنطقة العازلة وتولى ممثلوا القوة ردمها فيما بعد. واتسم تعاون الجانبين في التحقيقات التي تضطلع بها القوة في تلك الأنشطة في معظم الأحيان بالبطء ومعارضة السماح بتفتيش مواقعهم أو العودة الى الوضع العسكري الراهن.

١٤ - ويتسق عدد الانتهاكات الجوية للمنطقة العازلة مع ما حدث في الفترات السابقة المقدمة عنها التقارير. ويبدو أن معظم الانتهاكات، من كلا الجانبين، كانت نتيجة أخطاء في الملاحة الجوية في حالة مطار

تيمبو (اركان) أو الخروج عن مخطط الهبوط والاقلاع في رحلات الطيران. وقد احتجت القوة على جميع تلك الانتهاكات. واحتجت حكومة قبرص على دخول طائرة مقاتلة تركية المجال الجوي لقبرص في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. واحتجت السلطات القبرصية التركية على حدوث تغير في الوضع العسكري الراهن الذي اتخذ شكل تحليق طائرة عسكرية يونانية على الساحل الجنوبي لقبرص فيما يتعلق بتدريبات عسكرية يضطلع بها الحرس الوطني.

١٥ - وفي عدة مناسبات، دخل متظاهرون قبارصة يونانيون المنطقة العازلة. وفي بعض الحالات أبدى المتظاهرون قدرا من العنف وألحقوا اصابات بأفراد الأمم المتحدة والأفراد الاتراك على خط وقف اطلاق النار والمتظاهرين القبارصة اليونانيين.

١٦ - وفي ثلاثة مناسبات أطلق الصيادون القبارصة اليونانيون، الذين دخلوا المنطقة العازلة، النيران في اتجاه دوريات القوة المتجهة نحوهم. وفي حالة واحدة، أصيب جندي تابع للقوة بموجة من طلقات بندقية رش؛ ومن حسن الحظ أنه لم يصب لارتدائه سترة واقية. وقد احتج بشدة على هذه الحادثة لدى السلطات المعنية التي زادت من التدابير المتخذة لمنع الصيادين من دخول المنطقة العازلة.

١٧ - وفيما يتعلق بالمظاهرات التي قام بها القبارصة الأتراك بعد إصدار حكم من محكمة العدل الأوروبية يتعلق بتوريد السلع من الجزء الشمالي لقبرص الى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، أغلقت السلطات القبرصية التركية نقاط العبور بين الشمال والجنوب. وقد احتجت الأمم المتحدة على ذلك التدبير. وأعيد فتح نقاط العبور تدريجيا بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤.

جيم - تنفيذ الفقرات من ٤ إلى ٦ من القرار ٩٢٧ (١٩٩٤)

١٨ - حث مجلس الأمن في قراره ٩٢٧ (١٩٩٤) جميع الأطراف المعنية على الالتزام بإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية وتقليص الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص؛ وطلب إلى السلطات العسكرية لكل من الجانبين أن تبدأ المناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص دون مزيد من التأخير للدخول في التزامات متبادلة تقضي بحظر الذخيرة الحية أو الأسلحة، بخلاف الأسلحة المحمولة باليد، على طول خطوط وقف إطلاق النار، وكذلك حظر إطلاق الذخيرة الحية على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة؛ وأن تتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في توسيع نطاق اتفاق الإخلاء لعام ١٩٨٩ لكي يشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة التي يوجد فيها الجانبان على مقربة أحدهما من الآخر.

١٩ - ويؤسفني أن أفيد بأنه لم يحرز أي تقدم صوب تنفيذ هذه الأحكام المنصوص عليها في القرار ٩٢٧ (١٩٩٤). بل إن تسليح القوات التركية قد عزز وأصبحت قوتها تقدر بما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ فرد، مزودين بأكثر من ٣٠٠ دبابة. وواصلت حكومة قبرص، بمعاونة من اليونان، برنامجها الذي يستهدف تعزيز الحرس الوطني من حيث التنظيم والمعدات.

دال - إعادة الأحوال إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

٢٠ - واصلت الأمم المتحدة، كجزء من جهودها الرامية إلى إعادة الأحوال إلى طبيعتها، العمل مع السلطات والوكالات في كلا الجانبين لتيسير الاتصالات والأنشطة المشتركة بين الطائفتين. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص على تشجيع التعاون بين الطائفتين في مجموعة متنوعة من المجالات. وبالمثل، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة، بدعم التخطيط لمشاريع مشتركة بين الطائفتين، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها في سياق خطة نيقوسيا الرئيسية.

٢١ - وقد شهدت الأشهر الأخيرة، فيما يبدو أنه نتيجة لصعوبات تقنية، حالات خطيرة لنقص الإمداد بالكهرباء من الجزء الجنوبي من الجزيرة إلى الجزء الشمالي. وقد أدى هذا إلى انقطاع التيار لفترات طويلة، مما أثر تأثيراً خطيراً على جميع جوانب الحياة الخاصة والتجارية على الجانب القبرصي التركي. وما برحت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تعمل بنشاط على كلا الجانبين سعياً إلى التخفيف من شدة هذه الحالة.

٢٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الاضطلاع ببعض المهام الإنسانية المتعلقة بالقبارصة اليونانيين والأقليات المقيمة في الجزء الشمالي من الجزيرة. ويبلغ عدد كل من هاتين الفئتين حالياً ٥٢٧ و ٢٣٤ فرداً، على الترتيب. وقد أوصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص إليهم ما قدمته حكومة قبرص من أغذية وإمدادات أخرى، وساعدت في تيسير الزيارات والاتصالات عبر خطوط وقف إطلاق النار، وتأكدت من أن أي انتقالات دائمة إلى الجنوب تتم طوعاً على غرار ما فعلته في حالات انتقال القبارصة الأتراك في الاتجاه الآخر).

٢٣ - وقامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من حين إلى آخر بزيارة القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة ومساعدتهم عن طريق ترتيب لقاءات بينهم وبين أقربائهم المقيمين في الشمال، في مقر الأمم المتحدة في نيقوسيا. وقد عطلت السلطات القبرصية التركية تلك اللقاءات الأسرية بعد الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية في تموز/يوليه الماضي (انظر الفقرة ١٨) ولم تستأنف هذه اللقاءات بعد.

٢٤ - وقد ذكرت في تقرير السابقي أن الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص أجرت تحقيقات في ادعاءات بتعرض ٢٢ من القبارصة الأتراك لسوء المعاملة والطرده بالقوة من جانب الشرطة القبرصية وأحالت إلى حكومة قبرص ما جمعتها من معلومات أثناء التحقيق، بعد أن خلصت إلى أن هناك مواد كافية تؤيد ظاهرياً مصداقية هذه الادعاءات (انظر S/1994/680، الفقرة ٣٩). وقد أبلغت الحكومة القوة حالياً بأنه لا يمكن تشييت صحة الادعاءات تشييتاً قاطعاً على ضوء الأدلة المقدمة من القوة.

٢٥ - وقد شكت إليّ حكومة قبرص بشأن ما يفاد عن وجود خطط لدى السلطات القبرصية التركية ترمي إلى نقل حوالي ١٧٠٠٠ من صكوك الملكيات غير المنقولة الخاصة بالقبارصة اليونانيين والكائنة في الجزء الشمالي من الجزيرة إلى قبارصة أتراك وإلى أشخاص من جمهورية تركيا. ومما يذكر أن ممتلكات القبارصة اليونانيين في الشمال وممتلكات القبارصة الأتراك في الجنوب تشكل إحدى القضايا الرئيسية في المفاوضات بين الطائفتين. وقد جرى بحث هذه المسألة مع السلطات القبرصية التركية.

٢٦ - واشتكت السلطات القبرصية التركية عدة مرات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من أن إشارات لاسلكية تبث من الجنوب للتشويش على حركة الاتصالات اللاسلكية في مطار تيمبو (إركان)، مما يعرض حركة الطيران للخطر. وأثارت القوة هذه المسألة عدة مرات مع السلطات المعنية ولكن بث هذه الإشارات ظل مستمرا، باستثناء فترة انقطاع قصيرة.

٢٧ - وقد أزيلت في بداية كانون الأول/ديسمبر نقطة التفتيش التابعة للشرطة القبرصية والكائنة عند المدخل الجنوبي إلى قرية بايلا المختلطة السكان، وتعهدت حكومة قبرص بتيسير زيارات السياح للقرية. ويمثل هذا تطورا محمودا يرجى أن يعود بنفع ملموس على كلتا الطائفتين في بايلا.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين

٢٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تعقد اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص أي اجتماعات رسمية. بيد أن الاجتماعات الثنائية التي يعقدها العضو الثالث ومساعدوه مع كل من الجانبين استمرت تعقد بصفة دورية سعياً إلى رَأْب شقة الخلافات الوارد وصفها في التقارير السابقة (انظر S/1994/680، الفقرتين ٤٧ و ٤٨). وقد حُث الجانبان كلاهما على تقديم كل ما لديهما من حالات دون مزيد من الإبطاء وعلى التوصل إلى توافق في الآراء على المعايير الواجب تطبيقها لإتمام التحقيق. وقد حدثت أيضاً اتصالات مباشرة بين الأعضاء الممثلين للجانبين في المساعي التي تضطلع بها اللجنة. وقد تحقق بعض التقدم بشأن وضع مشروع للمعايير ولكن عدة قضايا لا تزال دون حل. وقد تم التوصل إلى اتفاق على المبادئ التوجيهية الإجرائية للتحقيقات. أما تقديم الحالات فقد ظل مستمرا.

٢٩ - وقد طلبت من العضو الثالث أن يقدم إليّ تقريراً في نهاية كانون الأول/ديسمبر عن التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ. وسوف أبحث على ضوء تقريره مسألة استمرار دعم الأمم المتحدة للجنة.

خامساً - المساعي الحميدة للأمين العام

٣٠ - أبلغت مجلس الأمن، في تقريره المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1229)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، بالسبب في أنني لم أر من المناسب عندئذ أن أحاول تقديم تقرير نهائي عن الجهود المبذولة لإحراز تقدم بشأن جوهر المسألة القبرصية وبشأن تنفيذ

تدابير بناء الثقة. وفي سياق الإحاطة علما بذلك التقرير، ذكر رئيس مجلس الأمن أن أعضاء المجلس يتطلعون إلى تلقي تقريره النهائي في وقت ملائم (S/1994/1256). وبعد الاجتماعين المستقلين اللذين عقدتهما مؤخرا مع زعمي الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، أصدرت تعليمات إلى السيد فايسل، نائب الممثل الخاص بمواصلة اتصالاته مع الزعيمين وبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى أساس لاستئناف المحادثات المباشرة.

سادسا - ملاحظات

٣١ - خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الاضطلاع على نحو فعال، بمهامها في قبرص بالتعاون مع كلا الجانبين، وظلت الحالة هادئة عموما.

٣٢ - ولا ينبغي لهذا الهدوء المستمر أن يحجب الحقيقة التي مؤداها أن ما يوجد في قبرص هو مجرد وقف لإطلاق النار وليس سلما. وبدون إحراز تقدم صوب تحقيق تسوية بين الجانبين، ستظل الحالة العامة معرضة لنشوب توترات مفاجئة، بفعل الأحداث التي تقع خارج الجزيرة فضلا عما يقع داخلها. ومن الطبيعي أن العلاقات بين اليونان وتركيا تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد.

٣٣ - ومما يثير القلق بشدة الكم المفرط الموجود من الأسلحة والقوات في قبرص والمعدل الذي يجري به تعزيزها. ومما يبعث على الاستياء عدم الاستجابة لدعوة مجلس الأمن لجميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية وتقليص الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص. كما أنه لم يتسن حتى الآن إحراز أي تقدم بشأن التدابير البسيطة، التي طالب مجلس الأمن مرارا باتخاذها، والتي ترمي إلى تقليل حدة المواجهة بين الجانبين على امتداد خطوط وقف إطلاق النار.

٣٤ - وأعتقد في ظل الظروف السائدة أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في الجزيرة لا يزال أمرا لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن. ومن ثم أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووفقا للممارسة المتبعة، أواصل حاليا التشاور مع الأطراف المعنية بشأن هذا الموضوع وسأقدم إلى المجلس تقريراً بمجرد إتمام تلك المشاورات.

٣٥ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وشرطة مدنية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لما تقدمه من دعم صامد لعملية حفظ السلم هذه التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن شكري للحكومات التي قدمت تبرعات من أجل تمويل القوة.

٣٦ - وأود في الختام أن أثني على ممثلي الخاص، السيد جو كلارك، ونائب الممثل الخاص، السيد غوستاف فايسل، وقائد القوة، العميد أهتي فارتياخن، وسلفه، اللواء مايكل مينيهاان، وأفراد القوة العسكريين والمدنيين، الذين يواصلون بكفاءة وتفان الاضطلاع بالمسؤوليات الهامة التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

الحواشي

(١) انظر تقريره المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/680، الفقرات ١٩-٢٣ و ٥٦).

- - - - -